SC 13538

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone +251115- 517700 Fax: +251115- 517844
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية السادسة والعشرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 23-27 يناير 2015

الأصل: إنجليزي

EX.CL/874 (XXVI)

تقرير الدورة العادية الرابعة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين
عن التنمية الاجتماعية
أديس أبابا، إثيوبيا، 26-30 مايو 2014

تقرير المفوضية عن الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التنمية الاجتماعية

أديس أبابا، إثيوبيا، 26-30 مايو 2014

1- عقدت الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التنمية الاجتماعية في أديس أبابا، إثيوبيا، من 26 إلى 30 مايو 2014. وعقد الاجتماع تنفيذا مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/DEC.750 (XXII) الصادر في يناير 2013.

2- يأتي المؤتمر في نطاق النتيجة 1، "السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز الصحة وجودة التعليم والمهارات القابلة للتوظيف التي يساندها قيام الاستثمار في العلوم، والأبحاث والابتكار" والنتيجة 1-4 ، "تعزيز الأمن الاجتماعي والحماية للفئات المستضعفة مثل الأطفال والمعوقين" من الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي 2013- 2017. وعمل المؤتمر كذلك على ترقية مبادئ القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وبالتحديد، تعزيز التنمية المستدامة ورفع مستوى المعيشة للشعوب الأفريقية في نطاق مختلف الصكوك المتصلة بالتنمية الاجتماعية والمعتمدة من قبل الاتحاد الأفريقي.

3- تتمثل الأهداف الرئيسية للمؤتمر فيما يلي:

(1) بحث كيفية تحسين رفاهية الأسرة من خلال تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الفعالة على الصعيدين القاري والوطني بغرض تعزيز قدرات الأسرة الأفريقية لمواجهة احتياجات كافة أفرادها.

(2) تحديد برنامج لإرساء الأسس لرفع مستوى النظم الوطنية المتكاملة للحماية الاجتماعية واستدامتها للأطفال كجزء من إطار التنمية لما بعد 2015 في أفريقيا.

(3) التصديق على مشروع البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الخاص بحقوق المسنين في أفريقيا.

4- عقد المؤتمر على مستوى الخبراء والوزراء وشارك فيه وزراء وخبراء من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، فضلا عن ممثلين لوكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى التي تتعامل مع قضايا التنمية الاجتماعية.

5- كانت النتائج الرئيسية للمؤتمر كما يلي:

- نظم وتدابير الحماية الاجتماعية التي تستجيب لحقوق الأطفال ولاسيما الفئات الأكثر ضعفا؛
- البروتوكول الخاص بحقوق المسنين، بروتوكول إضافي ملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛
- الشروع في حملة القضاء على زواج الأطفال في أفريقيا.

6- تم تقديم تقرير الاجتماع الوزاري إلى المجلس التنفيذي لإجازته.

–

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/874 (XXVI)
ANNEX.1

تقرير الاجتماع الوزاري

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIAP. O. Box 3243Tel :+251 11 551 77 00 Fax: +251 11 551 78 44

مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التنمية الاجتماعية

الدورة العادية الرابعة

أديس أبابا، إثيوبيا، 26–30 مايو 2014

CAMSD/MIN/Rpt.(IV)

الموضوع: ***"تعزيز الأسرة الأفريقية من أجل التنمية الشاملة في أفريقيا"***

تقرير

الاجتماع الوزاري

تقرير

الاجتماع الوزاري للدورة العادية الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التنمية الاجتماعية

أديس أبابا ، إثيوبيا ، 26 – 30 مايو 2014

مقدمة:

1. عقد الاجتماع الوزاري الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الاتحاد الافريقي لوزراء التنمية الاجتماعية في مركز المؤتمرات الجديد لمفوضية الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، إثيوبيا، من29 إلى 30 مايو 2014. وكان موضوع المؤتمر "**تعزيز الأسرة الأفريقية من أجل التنمية الشاملة في أفريقيا**".

الحضور:

2. حضر اجتماع الوزراء مندوبون من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التالية وهي: أنجولا، الجزائر، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إرتريا، إثيوبيا، غينيا الاستوائية، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا، كينيا، ليسوتو، مالي، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية، السنغال، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاند، تونس، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.

3. حضر أيضاً ممثلو أجهزة الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية المنظمات الحكومية المشتركة والمنظمات غير الحكومية، والشركاء المتعاونين: اللجنة الأفريقية لخبراء حقوق الطفل ورفاهيته، التحالف الأفريقي للإعاقة، المساءلة الدولية بشأن الإيدز، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وزارة خارجية فنلندا، المنبر الأفريقي للحماية الاجتماعية، الوكالة الألمانية للتعاون التقني، والمنظمة الدولية لمساعدة المسنين، المنظمة الدولية للهجرة، اللجنة الأفريقية المشتركة، لجنة الأمم المتحدة

الاقتصادية لأفريقيا، منظمة إنقاذ الطفولة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للطفولة.

البند 1 من جدول الأعمال: مراسم الافتتاح/الاطلاق القاري لحملة الاتحاد الافريقي لإنهاء زواج الاطفال في أفريقيا

4. ذكّر مدير مراسم الافتتاح والإطلاق القاري لحملة إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا سعادة السفير أولاوالي مايجون مدير الشؤون الاجتماعية لمفوضية الاتحاد الأفريقي المندوبين بالعواقب الصحية والاجتماعية الخطيرة المترتبة على الزواج المبكر للأطفال. وعلى الوجه الخاص، فإنه ينتهك حق الفتيات في التعليم في أفريقيا. وشدّد على بدء التعبئة الاجتماعية على المستويات الشعبية حتى يكون للحملة أثر دائم.

5. رحب رئيس الدورة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التنمية الاجتماعية معالي مايكري داندوبي من النيجر، بالوفود ، وذكر أهمية الاجتماع لمعالجة المسائل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية في القارة، وأشار إلى الحاجة إلى التصدي لمحنة العديد من الفتيات الواقعات في شرك زواج الأطفال، من خلال الإطلاق القاري لحملة إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا.

6. انتقلت سفيرة الاتحاد الأفريقي للنوايا الحسنة لحملة إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا السيدة نيارادزاى جمبونز فاندا إلى قراءة الوثيقة الختامية المتمخضة عن اللقاء المفتوح المنعقد في 28 مايو 2014. وذكرت أنها مقتنعة بأن أفريقيا ستتمكن من إنهاء زواج الأطفال وحثت كافة أصحاب المصلحة على التكاتف في القيام بذلك. وأعربت عن تقديرها للعرض عليها دور سفيرة الاتحاد الأفريقي للنوايا الحسنة وأشارت إلى قبولها بذلك.

7. في كلمته، ذكر نائب المدير التنفيذي لمنظمة اليونيسيف السيد مارتن موجوانجا أن من الصحيح وذي صلة إطلاق الدورة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التنمية

الاجتماعية لحملة إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا حيث أنها تعيد التأكيد على الالتزام الجماعي بالدعوة إلى حقوق الأولاد والبنات في الزواج بعد بلوغهم وإنجاب الأطفال عندما يكونون راغبين ومستعدين لذلك. ويعتبر ذلك أمراً هاماً بصفة خاصة في القارة الأفريقية بالنظر إلى أن أربعاً من بين كل عشر نساء تتراوح أعمارهن ما بين عشرين وأربعة وعشرين عاماً يتزوجن في سن الطفولة، مما يؤثر على حوالي 16 مليون طفلة أفريقية. وذكر أن منظمة اليونيسيف تتفق تماماً مع رؤية الاتحاد الأفريقي أنه من أجل تحقيق التنمية الشاملة، فإن يجب التشديد على دور الأسرة عبر السياسات التي تستهدف الأسرة كوحدة وديناميكاتها ككل بدلاً من التركيز على الأفراد. وتعهد بدعم منظمة اليونيسيف للمجالات الخمسة في حملة الاتحاد الأفريقي.

8. أعربت الدكتورة جوليتا أونابانجو، المديرة الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في كلمتها، عن أسفها من أنه على الرغم من العديد من المبادرات والوعي الاجتماعي المتزايد، إلا أن التقدم المحرز حتى الآن لم يقطع شوطاً بعيداً ولم يكن سريعاً بالقدر الكافي لإحداث أثر حقيقي. وأعادت التأكيد على التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمشاركة في حركة متعددة القطاعات وواسعة النطاق لإنهاء زواج الاطفال، وأبرزت خمس مجالات محورية لإنهاء هذه الظاهرة وهي:
   - الاصلاح القانوني والسياسات والتنفيذ
   - تهيئة بيئة مواتية للتغيير الاجتماعي
   - تعزيز نظم خدمات الدعم
   - الشراكات متعددة القطاعات
   - البحوث وجمع البيانات

9. نقلت سعادة السيدة بينيتا ديوب، المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي للمرأة والسلم والأمن، التحيات الحارة من رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي والتي كانت تود الحضور خلال الإطلاق غير أنها لم تحضر بسبب مقتضيات العمل. وأشارت إلى أنه وعلى

الرغم من أن العديد من الدول الأعضاء لديها قوانين مثالية للحد من زواج الأطفال ،إلا أنها تفتقر للأسف إلى التنفيذ التام. ودعت كافة اصحاب المصلحة إلى معالجة هذه المشكلة بأسلوب شامل يتضمن القيادات التقليدية والدينية فضلاً عن الوالدين. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى جهود جادة لحماية المرأة والأطفال في مناطق النزاع. وقدمت تأكيدات رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي بالدعم الكامل حيث أن إنهاء زواج الأطفال يشكل إحدى أولويات الاتحاد الأفريقي.

10. أعرب سعادة الدكتور مصطفى كالوكو، مفوض الشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي في كلمته الافتتاحية عن تقديره لموضوع المؤتمر حول تعزيز الأسرة الأفريقية. ونوه إلى أن أفريقيا إذا كانت تعمل نحو تحقيق نهج أكثر شمولية لتنمية القارة فإنه لا يمكن الاستهانة بدور الأسرة. وتتمثل الاستراتيجية المثبتة لتعزيز الأسرة في توفير تدابير الحماية الاجتماعية للأسرة كوحدة والتي يجب أن تغطي الرعاية الصحية الأساسية والمنافع للأطفال وأفراد الأسرة العاملين في القطاعات غير الرسمية والريفية والعاطلين عن العمل والمسنين والمعوقين. وذكر المفوض أن زواج الأطفال يعد شكلاً من أشكال العنف ضد الطفل وخاصة الطفلة حيث أنه سبب رئيسي لوفيات الأمهات واعتلال الفتيات في أفريقيا، مرحّباً بالإطلاق القاري لحملة إنهاء زواج الاطفال في أفريقيا.

11. في كلمته لإطلاق حملة إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا ، شرح معالي السيد دمقى مكونن، نائب رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية العواقب المترتبة على زواج الأطفال بما في ذلك الصدمات النفسية والعزلة والمسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية والحمل في سن المراهقة ومرض ناسورة الولادة والأمية والافتقار إلى التعليم والآثار المترتبة على الصحة الجنسية والعنف وسوء المعاملة والعلاقات الجنسية القسرية. وأشار نائب رئيس الوزراء إلى الحلقة المفرغة لفشل نظم التعليم والتي تعزز زواج الأطفال والتي تعزز مرة أخرى من طابع الفقر بين النساء. واختتم معالي السيد دمقى بإعلان إطلاق حملة إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا رسمياً.

البند 2 من جدول الأعمال: المسائل الإجرائية

(أ) انتخاب هيئة المكتب:

12. انتخب الوزراء هيئة مكتب الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التنمية الاجتماعية على النحو التالي:

الرئيس:	النيجر	(غرب أفريقيا)
النائب الأول للرئيس:	الكونغو	(وسط أفريقيا)
النائب الثاني للرئيس:	زامبيا	(الجنوب الأفريقي)
النائب الثالث للرئيس:	السودان	(شرق أفريقيا)
المقرر:	موريتانيا	(شمال أفريقيا)

13. تتألف لجنة الصياغة من مقرر الاجتماع وموظفي إدارة الشؤون الاجتماعية لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

ب) اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل

14. اعتمد اجتماع الوزراء جدول الأعمال وبرنامج العمل اللذَين يحتويان على 11 بنداً.

.

البند 3 من جدول الأعمال: بحث تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي عن تنفيذ مقررات الدورة العادية الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التنمية الاجتماعية

15. قدم سعادة الدكتور مصطفى كالوكو، مفوض الشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي **تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي عن تنفيذ مقررات الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التنمية الاجتماعية،** والذي فصّل الإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ المقررات الوزارية المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية وهيكل الاتحاد الأفريقي للإعاقة بما في ذلك حل المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل وخطة العمل المتعلقة بالأسرة في أفريقيا ، والموقف الأفريقي الموحد تحضيراً للذكرى السنوية

العشرين للعام الدولي للأسرة 2014 والنداء المعدل للتعجيل بالعمل على خطة عمل تحقيق أفريقيا ملائمة للأطفال. ويخلص التقرير إلى أن الأنشطة المشار إليها لديها غاية واحدة تتمثل في مساعدة المجموعات الضعيفة على الانخراط مع المجتمع لتمكينهم من أجل نيل مكانتهم الصحيحة في المجتمع.

16. أحاط اجتماع الوزراء علماً بالتقرير مع التقدير وطلبوا إلى المفوضية إعداد مقترح لتمويل البرامج في إدارة الشؤون الاجتماعية.

البند 4 من جدول الأعمال: بحث تقرير اجتماع الخبراء

<u>بحث عملية تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي حول الأسرة</u>

17. تمت مناقشة تقريرين تحت هذا البند من جدول الأعمال وهما:

- الورقة المواضيعية بعنوان ***"تعزيز الأسرة الأفريقية من أجل التنمية الشاملة في أفريقيا"*** .
- الأطفال ونظم الحماية الاجتماعية: بناء الأجندة الأفريقية.

18. بعد بحث الورقة المواضيعية ***"تعزيز الأسرة الأفريقية من أجل التنمية الشاملة في*** أفريقيا"، أصدر الاجتماع الوزاري **المقررات** التالية:

1) أن تقوم **الدول الأعضاء** بوضع برنامج تقدمي لزيادة واستدامة النظم الوطنية المتكاملة للحماية الاجتماعية لصالح الأسر كجزء من إطار التنمية في أفريقيا لما بعد 2015.
2) أن تعمّق **الدول الأعضاء** وعي كافة أصحاب المصلحة بأحكام خطة عمل الاتحاد الأفريقي حول الأسرة في بلدانها.
3) أن تقوم **مفوضية الاتحاد الأفريقي** بما يلي:

أ. وضع مفاهيم واضحة حول "الأسرة" لتكون شاملة في تعريف سياسة الأسرة: مع ضرورة أن يأخذ التعريف الشامل للأسرة في الاعتبار التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ووضع الآباء الوحيدين

والأمهات الوحيدات والأسر التي يرأسها الأطفال؛

ب. جمع بيانات مفصلة حول الأسر الأكثر ضعفاً في أفريقيا والتصدي للتحدي المتمثل في تحديد تلك الأسر؛

ج. تحليل تأثير تغير المناخ على الأسر بما في ذلك أثره على هياكل الإسكان؛

د. بحث نهج مبتكرة لتخفيف سوء التغذية والأمراض في الأسر؛

هـ. دراسة أثر النزاع على الأسرة والحاجة إلى معالجة عواقب مثل التشرد وتفرق أفراد الأسرة؛

و. استعراض الممارسات المحلية الجيدة وأنماط القرابة في الأبوة والأمومة بغية تعزيز الممارسات الأبوية والتأديبية الإيجابية؛

ز. تسهيل استعراض خطة عمل الاتحاد الأفريقي حول الأسرة 2004 ، ووضع إطار لرصد وتقييم خطة العمل، وتقديمه إلى اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة.

4) أن تنظر **مفوضية الاتحاد الأفريقي** في الأنشطة المحددة لدعم الدول الأعضاء على الوفاء بالتزامات تنفيذها بشأن خطة العمل المنقحة حول الأسرة.

الأطفال ونظم الحماية الاجتماعية: بناء الأجندة الأفريقية

19. أصدر اجتماع الوزراء **المقررات** التالية بشأن سياسات وتدابير ونظم الحماية الاجتماعية المستجيبة لحقوق الأطفال، ولاسيما أشدهم ضعفاً:

- **الالتزام السياسي**

أ) ضرورة تعزيز الدول الأعضاء وضمانها الإرادة السياسية، الالتزام والمساءلة من أجل تحديد الأولويات والحيز المالي لدعم برامج الحماية الاجتماعية؛

ب) ضمان تحديد غايات وأهداف الحماية الاجتماعية وترسيخها في خطط وسياسات التنمية الوطنية وفي أطر الإنفاق المتوسطة والطويلة الأمد وحمايتها بموجب الصكوك القانونية؛

ج) اعتماد نهج يستند إلى حقوق الانسان، وبصورة خاصة، حقوق الأطفال للحماية الاجتماعية ووضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية القائمة على الأدلة وتنفيذها؛

د) ينبغي للدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها وتعهداتها إزاء الحماية الاجتماعية على النحو المنصوص عليه في مختلف الصكوك الدولية والاقليمية مثل اتفاقية حقوق الطفل، الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، إطار السياسة الاجتماعية للاتحاد الأفريقي والنداء الجديد للتعجيل بالعمل من أجل تنفيذ خطة عمل تحقيق أفريقيا ملائمة للأطفال؛

هـ) تعزيز الشراكات بين القطاعيين العام والخاص، المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين بغية تعبئة القدرات ومصادر التمويل لتنفيذها على نطاق خدمات الحماية الاجتماعية للأطفال.

- **الحد الأدنى من صفقة الحماية الاجتماعية:**

أ) يتعين على الدول الأعضاء، أن تحدد، في سياقها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ومن خلال عملية استشارية شاملة، أرضية الحماية الاجتماعية التي تشمل توفير الفوائد للجميع في إطار نظامٍ شامل للحماية الاجتماعية على أن تنصب الأولوية عند التنفيذ على احتياجات وحقوق الأطفال الذين يعانون من الفقر؛

ب) ضمان تقديم تدابير الحماية الاجتماعية للأطفال الذين كانوا مستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية بعد بلوغهم سن الثامن عشر، لوقايتهم من الوقوع في الفقر المدقع؛

ج) ضمان تحقيق سياسات الحماية الاجتماعية الحد الأكبر من التكامل من خلال مجموعة من التدخلات مثل ما هي الحال بالنسبة لدعم الدخل، العمالة،

مصادر الكسب، الرعاية الصحية، التعليم، رعاية الأطفال، التغذية، تسجيل المواليد والخدمات الأساسية الأخرى ورفع تقارير منتظمة من خلال اعتبارات المساواة؛

د) ووضع خطط تنفيذ مقرونة بأهداف بناءة ، جداول زمنية ومؤشرات أداء على أن يتم الابلاغ عنها علنًا والعمل نحو تحقيق تغطية شاملة من خلال توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية بصورة تدريجية والتخلص من الصفقة الأدنى للحماية الاجتماعية.

- **تمويل الحماية الاجتماعية للأطفال :**

أ) يتعين على الدول الأعضاء اعتماد استراتيجيات التمويل المحددة زمنيًّا لتوفير خدمات الحماية الاجتماعية للأطفال بصورة تدريجية من المصادر الداخلية مع الأخذ في الاعتبار، من جملة أمور أخرى، الصكوك الخاصة بالأطفال مثل الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والتوصية رقم 202 لمؤتمر العمل الدولي؛

ب) تخصيص اعتمادات في الميزانيات الوطنية، موارد الحماية الاجتماعية للأطفال والتأكد من حصرها وحمايتها في أوقات الأزمات وممارسات التقشف في الميزانية؛

ج) وضع خطط وطنية محددة التكاليف للحماية الاجتماعية على أساس مفاهيم "الحد الأدنى" وأرضية الحماية الاجتماعية" الوطنية بما في ذلك تحديد مصادر التمويل الوطنية على مدى برنامج عمل إرشادي متعدد السنوات.

- **الترتيبات المؤسسية والوطنية والتنفيذية للحماية الاجتماعية:**

أ) يتعين على الدول الأعضاء إضفاء الصبغة المؤسسية على هيئة أو وكالة وطنية مشتركة بين الوزارات ومنحها ولاية وسلطة واضحتين للتنسيق وصياغة

السياسات، التشريعات والمعايير والخطوط التوجيهية فضلاً عن هيئات وطنية مكرسة لضمان الرصد والتقييم (بما في ذلك مناشدة وآلية للمراجعة)؛

ب) تطبيق آليات تنفيذ جيدة واعتماد تكنولوجيات جديدة مثل نظم الدفع الإلكترونية لتحسين الكفاءة في توفير الخدمات؛

ج) وضع خطط للاستثمار في القدرات الضرورية على تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الحماية الاجتماعية بما في ذلك الترتيبات المؤسسية الضرورية، والموارد البشرية وتعزيز القدرات على جميع المستويات.

د) مواصلة عملية جمع المعلومات واستخدامها ومقاسمتها وإبلاغ صناع السياسة والزعماء السياسيين في البلدان الأفريقية وفي مختلف أرجاء القارة كدليل لبرامج ونظم الحماية الاجتماعية المستجيبة للأطفال في أفريقيا؛

هـ) تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على السياسة المنتظمة والموثوق بها والقوية فضلاً عن رصد البرامج وتقييم النظم الكفيلة بالإبلاغ عن التقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء في تنفيذ تدابير الحماية الاجتماعية المستجيبة للأطفال.

- **مفوضية الاتحاد الأفريقي**

أ) أن تضطلع مفوضية الاتحاد الأفريقي بدور أكثر نشاطًا في مجال الحماية الاجتماعية وأن تحدد الحماية الاجتماعية للأطفال كأولويتها في أجندة أجهزة صنع القرار للاتحاد الأفريقي؛

ب) أن تسهل الدراية الفنية وتقدم الدعم للدول الأعضاء بما في ذلك تعبئة التبادل المستمر للمعلومات بين البلدان وتعميم المعرفة والخبرة وأفضل الممارسات؛

ج) أن تضع استراتيجيات لتنفيذ نهج الحماية الاجتماعية في الدول الأعضاء بغية الابلاغ والمواءمة وتعزيز أدواتها الخاصة بالتخطيط والسياسة والبرامج بما في ذلك توزيع تلك الاستراتيجيات كمبادئ توجيهية سياسية للقارة؛

د) أن تصمّم إطارًا للرصد والتقييم قادرا على التركيز على وضع وتنفيذ ورصد وتقييم برامج الحماية الاجتماعية للأطفال؛

هـ) وأن تعمل على قدم وساق مع مختلف أجهزة الاتحاد الأفريقي ، مثل اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته واللجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب لدعم الدول الأعضاء في مجال الحماية الاجتماعية.

بحث عملية تنفيذ إطار السياسة وخطة العمل حول الشيخوخة

مشروع البروتوكول المرفق بالميثاق الأفريقي لحقوق الانسان والشعوب المتعلق بحقوق المسنين في أفريقيا

20. بحث اجتماع الخبراء مشروع البروتوكول **واعتمده** لإحالته بالتالي إلى المدعين العامين ووزراء العدل.

بحث تنفيذ هيكل الاتحاد الأفريقي للإعاقة

21. تم بحث العناصر الثلاثة لهيكل الاتحاد الأفريقي للإعاقة على النحو التالي:

أ) العنصر المؤسسي لهيكل الاتحاد الأفريقي للإعاقة:

التقدم المحرز بشأن حل المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل (تم بحثه تحت البند 6 من جدول الاعمال)

- **العنصر البرنامج لهيكل الاتحاد الأفريقي للإعاقة:**

معلومات مستكملة حول مشروع إطار الرصد والتقييم لتنفيذ خطة العمل القارية حول العقد الأفريقي للمعوقين

22. **طلب** اجتماع الوزراء أن تقدم الدول الاعضاء تعليقات ومدخلات مكتوبة في مصفوفة إطار الرصد والتقييم إلى إدارة الشؤون الاجتماعية لمفوضية الاتحاد الأفريقي في موعد أقصاه 15 يونيو 2014 على البريد الالكتروني:pmasabane@gmail.com

ج)العنصر القانوني لهيكل الاتحاد الأفريقي للإعاقة:

<u>معلومات مستكملة حول مشروع البروتوكول المتعلق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المعوقين</u>

23. **حث** اجتماع الوزراء الدول الاعضاء على إرسال تعليقاتها في أقرب وقت ممكن إلى سكرتير فريق العمل باللجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب نظراً للحاجة إلى مرور البروتوكول عبر عمليات تشاورية مختلفة قبل تقديمه إلى قمة الاتحاد الأفريقي في يناير 2016.

- اتفق الوزراء على خارطة الطريق نحو اعتماد مدخلات الدول الأعضاء في البروتوكول في المشروع المتاح على الموقع الشبكي للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛ واعتماد البروتوكول من قبل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (أكتوبر 2014)؛ وتثبيت ورشة العمل المنعقدة بمفوضية الاتحاد الأفريقي (نوفمبر 2014)؛ واعتماد البروتوكول من قبل اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة (مارس 2015)؛ واعتماد البروتوكول من قبل اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالعدل وحقوق الإنسان (مايو 2015)؛ واعتماد البروتوكول من قبل المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي والمؤتمر (يناير 2016).

<u>الأطفال: استراتيجية تعزيز وحماية حقوق الأطفال المعوقين للجنة الأفريقية لخبراء حقوق الطفل ورفاهيته</u>

24. اتخذ اجتماع الوزراء **المقررات** التالية بشأن الاستراتيجية:

- أن تتضمن الاستراتيجية مبدأ المساءلة في خطوطها التوجيهية للتنفيذ.
- إحقاق حق الأطفال المعوقين في الصحة والتعليم بما في ذلك التعليم والحماية في الطفولة المبكرة في جميع المستويات؛
- ضرورة تقديم الدول الاعضاء تقارير إلى اللجنة الأفريقية لخبراء حقوق الطفل ورفاهيته على نحو منتظم حيث أن عدم الامتثال يقوض عمل اللجنة.

البند 5 من جدول الأعمال: حلقة نقاش وزارية: "الأطفال ونظم الحماية الاجتماعية: بناء الأجندة الأفريقية"

25. قام سعادة الدكتور مصطفى كالوكو مفوض الشؤون الاجتماعية ،بإدارة حلقة النقاش وأشار إلى أن 42 في المائة من السكان في أفريقيا هم دون سن الخامسة عشر، وأنه من أجل تسخير هذا العائد الديمغرافي، يجب اتخاذ تدابير خاصة لدعم الاطفال من أجل نمو اقتصادات البلدان الأفريقية في المستقبل.

26. قاسمت معالي السيدة هنريتا بوجوباني زولو نائب وزير التنمية الاجتماعية لجنوب أفريقيا الخبرات الوطنية وأبرزت الحاجة إلى إرادة سياسية قوية كعنصر أساسي لنظم الحماية الاجتماعية المستدامة والمملوكة وطنياً. ونوهت إلى ضرورة ترجمة الخطاب السياسي إلى برامج ملموسة كنقطة انطلاق للتحول الاجتماعي والاقتصادي. ويبدأ ذلك باعتبار الحماية الاجتماعية أحد حقوق الإنسان وتحديد اولويات القضايا ومخصصات الميزانية والالتزام من خلال الإنفاق.

27. فصّل سعادة مارتن موجوانجا نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في كلمته، سبب كون الحماية الاجتماعية ملائمة في أفريقيا، وحث الدول الأعضاء على استخدام أدلة النجاح لتوسيع نطاق التغطية. وأفاد الاجتماع بأن أفريقيا تضم الآن أقوى دليل استنادا إلى الحماية الاجتماعية ،ولاسيما التحويلات النقدية في أي مكان في العالم. وقدم أمثلة العديد من البلدان الأفريقية التي تدير نماذج محلية ناجحة لمعالجة نقاط الضعف الاجتماعي مثل الإعاقة والصحة والفقر والشيخوخة.

28. ناقشت سعادة السيدة كاترين ميوجاي موانجي سفيرة كينيا لدى إثيوبيا وممثلتها لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا مسألة تمويل الحماية الاجتماعية للأطفال في أفريقيا. واستخلصت سعادة موانجي من الخبرة الكينية وأبرزت الدروس الحاسمة المستفادة منها الحاجة إلى تشريع يلزم بتخصيص

نسبة من الناتج المحلي الاجمالي للحماية الاجتماعية للأطفال ومواءمة برامج الحماية الاجتماعية لتجنب الازدواجية واستهداف الأفراد بدلاً من الأسر بالنظر إلى اختلاف أحجام الأسر ومدى شدة الضعف.

29. ناشد سعادة لورانس أوفوري–ادوو، نائب المدير بوزارة مسائل الجنسين والأطفال والتنمية الاجتماعية في غانا، الدول الاعضاء على تعزيز الأطر الوطنية المؤسسية وأطر التنفيذ للحماية الاجتماعية. وأشار إلى الأهمية البالغة للتصميم المؤسسي الفعال في إنجاح تنفيذ أي نظام للحماية الاجتماعية. وتقاسم خبرة غانا وحث الدول الأعضاء على مواءمة برامجها للحماية الاجتماعية حيث أن المبادرات غير المتصلة تعيق الفعالية والكفاءة.

30. خلال المناقشات التي أعقبت ذلك ،أبدى اجتماع الوزراء الملاحظات التالية:

- هناك حاجة إلى تعريف/إعادة تعريف أرضيات وطنية محددة قطرياً للحماية الاجتماعية باعتبارها نقطة البداية لتنفيذ النظم حماية اجتماعية متكاملة وشاملة.
- هناك حاجة إلى تعريف مؤشرات اجتماعية جيدة والحد الأدنى للآثار.
- أهمية وضع نظام جيد لتحديد الهوية والمعلومات والذي يربط بين مختلف البرامج.
- استغلال الهياكل الحالية على المستويات الوطنية والإقليمية وعلى مستوى المديريات.
- تكون استراتيجيات الخروج هي معدلات البقاء في المدارس والتعليم المتعاقب لإعداد المستفيدين لسوق العمل. وتتمثل الأخرى في تمويل مجموعات المرأة والشباب للبدء في أعمال تجارية صغيرة أو تمويل ودعم عوامل تغيير محددة في بعض المجتمعات.

- إذا تم استحداث التحويلات النقدية، ستتعزز نظم الدعم التقليدية حيث يمكن للمستفيدين تقديم مساهمات أو الانخراط مجدداً في النظم التقليدية بدلاً من العزلة لعدم تمكنهم من تقديم مساهمات.

البند 6 من جدول الأعمال: تقرير الاجتماع الاول للجنة السبعة الوزارية عن تصفية أصول المعهد الافريقي لإعادة التأهيل/ إيجاد هيكل بديل له

1) <u>تقرير الاجتماع الأول للجنة السبعة الوزارية عن تصفية أصول المعهد الافريقي لإعادة التأهيل/ إيجاد هيكل بديل له</u>

31. **بحث** اجتماع الوزراء **تقرير الاجتماع الاول للجنة السبعة الوزارية عن تصفية أصول المعهد الافريقي لإعادة التأهيل/إيجاد هيكل بديل له** واتخذ **المقررات** التالية:

- مساهمة الدول الاعضاء بنسبة 30 بالمائة من متأخراتها المستحقة، لتحصيل مبلغ إجمالي قدره 3,512,073,80 دولاراً أمريكياً، والذي سيكفي لتصفية كافة الالتزامات على المعهد والمستحقة لأسر المتوفين والمتقاعدين والموظفين الأخيرين بالمعهد.
- إعفاء كينيا والسنغال والكونغو، من الدفع حيث أنها ظلت تساهم مباشرة للمكاتب الإقليمية باعتبارها بلداناً مضيفة.
- إعفاء ليسوتو وناميبيا أيضاً من أي مدفوعات إضافية حيث أن المساهمات السنوية لهاتين الدولتين العضوتين قد تم تسديدها بأكثر من اللازم.
- بالنظر إلى أن المعهد المقبل للاتحاد الأفريقي للإعاقة سيخدم كافة الدول الاعضاء ،فإن تأخير تصفية المعهد الافريقي لإعادة التأهيل سيؤثر على الجميع وتحث كافة الدول الأعضاء على تقديم مساهمات لإنشاء المعهد الجديد والذي سيتم دعمه مالياً من مفوضية الاتحاد الأفريقي في المستقبل.
- أنتتابع الدول الاعضاء التي تستضيف المكاتب الاقليمية للمعهد الافريقي اغلاق الحسابات المصرفية للمعهد لتجنب استخدامها لأغراض سرية. وستبلغ المفوضية

كافة الدول الاعضاء بتفاصيل الحساب المصرفي الجديد في مصرف بأديس أبابا والذي يمكن من خلاله دفع المتأخرات والمساهمات الطوعية.

- أن يُطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم تقرير عن الهيكل البديل للمعهد الأفريقي لإعادة التأهيل لبحثه من اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في أبريل 2015، بالأخذ بعين الاعتبار ما يلي:
- الأحكام ذات الصلة لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق المعوقين وبروتوكوله الاختياري، وبالأخص المادة 44 المتعلقة بالأجهزة الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، وما هي الممارسات الجيدة من الأقاليم الأخرى وماذا سيفعل الهيكل البديل: البحث والدعوة.
- بالأخذ في الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير لجنة السبعة؛
- استراتيجية متينة لتعبئة الموارد.

<u>البند 7 من جدول الأعمال: أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي</u>

32. قدم ممثل مديرية التخطيط الاستراتيجي للسياسات والرصد والتقييم وتعبئة الموارد عرضاً حول **أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي**. وقدم العرض نشأة أجندة 2063، والتي تولدت من الدورة العادية الحادية والعشرين لمؤتمر رؤساء الدول والمنعقدة في مايو 2013، والتي اعتمدت إعلاناً رسمياً، والذين تعهدوا ضمن جملة أمور أخرى بالتزامهم بإحراز تقدم في أفريقيا خلال السنوات الخمسين المقبلة في ثمان مجالات رئيسية. وتعرَّف أجندة 2063 برؤية الاتحاد الأفريقي، وإطار التحول، ذي أهداف وغايات ومعالم واضحة، فضلاً عن ترتيبات التنفيذ. وأخيراً، تم اقتراح خطة تنفيذ عشر سنوات، تحدد كافة أصحاب المصلحة وتحدد أدوار كل منهم بوضوح.
33. تم جمع آراء ومدخلات المواطنين الأفريقيين وتوليفها وتوثيقها من خلال تحليل فني قوي للحالة، واستعراض الخطط الوطنية والأطر القارية، وتحليل الاتجاهات وتخطيط المشهد. وبخصوص قيود الموارد التي تواجهها مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنفيذ برامجها، يجري إعداد استراتيجية تعبئة الموارد لتحديد مصادر التمويل البديلة لبدء تنفيذ أجندة 2063.

34. أشار اجتماع الوزراء إلى التحدي الأكبر في تنفيذ أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وأيّد وضع استراتيجية تعبئة الموارد والتي ينبغي أن تكون قوية ومبتكرة.

البند 8 من جدول الأعمال: تاريخ ومكان انعقاد الدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة

35. عرضت جمهورية النيجر استضافة الدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة. وسوف يعقد الاجتماع في أبريل 2015 وسوف يتم البت بشأن تاريخ انعقاد مؤتمر اللجنة الفنية المتخصصة في عام 2015 بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والبلد المضيف.

البند 9 من جدول الأعمال: ما يستجد من أعمال

36. لم يدرج اجتماع الوزراء أي مواد لمناقشتها تحت هذا البند.

البند 10 من جدول الأعمال: اعتماد تقرير الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التنمية الاجتماعية وإعلان أديس أبابا حول تعزيز الأسرة الأفريقية من أجل التنمية الشاملة في أفريقيا

37. اعتمد الوزراء تقريرهم وإعلان أديس أبابا حول تعزيز الأسرة الأفريقية من أجل التنمية الشاملة في أفريقيا مع تعديلات تتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي إدراجها.

البند 11 من جدول الأعمال: الاختتام

38. شكر معالي الدكتور مايكيري داندوبي، رئيس اجتماع الوزراء، من جمهورية النيجر أصحاب المعالي الوزراء على مساهماتهم البناءة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي لدعمها الفني لإنجاح الاجتماع.

39. ثم رفعت الجلسة.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/874 (XXVI)
ANNEX.2

إعلان أديس أبابا
حول تعزيز الأسرة الأفريقية من أجل التنمية الشاملة في أفريقيا

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIAP. O. Box 3243 Tel : +251 11 551 77 00 Fax: +251 11 551 78 44

مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التنمية
الاجتماعية
الدورة العادية الرابعة
أديس أبابا – إثيوبيا، 26–30 مايو 2014

CAMSD/MIN/Decl.(IV)

الموضوع: ***"تعزيز الأسرة الأفريقية من أجل التنمية الشاملة في أفريقيا"***

إعلان أديس أبابا حول تعزيز الأسرة الأفريقية من أجل التنمية الشاملة في أفريقيا

أديس أبابا، 30 مايو 2014

إعلان أديس أبابا

حول تعزيز الأسرة الأفريقية من أجل التنمية الشاملة في أفريقيا

نحن، وزراء التنمية الاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التنمية الإجتماعية، تحت شعار "**تعزيز الاسرة الأفريقية من أجل التنمية الشاملة في أفريقيا**" ، بمقر مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، من 26 إلى 30 مايو 2014 ،

إذ نعقد العزم على المساهمة في أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 ،الهيكل القاري الاقتصادي والاجتماعي الجديد، والذي من شأنه أن يعزز التنمية الإنسانية الأكثر شمولاً والحماية الاجتماعية للجميع، ولاسيما الأطفال والشباب والمرأة والمسنين والمعوقين الأفريقيين؛

وإذ نقر بأن برنامج التنمية الاجتماعية لمفوضية الاتحاد الأفريقي يستند على نهج يركز على الانسانسعياً إلى تعزيز حقوق الإنسان والكرامة، وتعزيز العمالة، والقضاء على الفقر، وتحسين الوصول إلى الخدمات الإجتماعية،وبالتالي تحسين جودة حياة الشعوب الأفريقية وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة،

وإذ نقتنع بأن تدابير السياسة الاجتماعية يجب أن تكون مدفوعةبتدخلات التضامن والمساواة التي تحددها الدولة لتعزيز التماسك والتكامل الاجتماعي في المجتمعات الأفريقية،

وإذ نقتنع أيضاًبأن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع،وأنها تضطلع بأدور ومهام متعددة وخاصة في أفريقيا حيث ظلت أساسية وفريدة ولا يمكن الاستغناء عنها.

وإذ تثير جزعنا التحديات التي تواجه الأسر الأفريقية في وجه العديد منالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك تآكل الأنماط التقليدية للبقاء والتغيرات الهائلة من خلال الهجرة

والنزاع وتغير المناخ والأمراض وخاصة مرض نقص المناعة المكتسبة (الأيدز) والأمراض غير المعدية والأمراض الاستوائية المهملة.

وإذ نقتنعبأن تعزيز الأسرةوتمكينها أساسي لتحقيق التنمية الشاملة وخاصة في إطار أجندة التنمية لما بعد 2015.

وإذ نستحضر التزامنا بخطة عمل أفريقيا ملائمة للأطفال،والتي تم اعتمادها في القاهرة في 2001 ،والنداء الجديد للعمل على تنفيذ خطة العمل نحو أفريقيا ملائمة للأطفال (2013 – 2017).

وإذ نقلق بشكل بالغ إزاء انتشار معدل زواج الأطفال في العديد من الدول الأعضاء وآثاره المدمرة على صحة الأطفال ورفاهيتهم وحقوقهم وخاصة الفتيات.

وإذ نأخذ في الاعتبار أن الحماية الاجتماعية، وخاصة للطفل، أمر حيوي لتحقيق أفريقيا ملائمة للأطفال **وإذ نعرب عن قلقنا**منأن أنظمة الحماية الاجتماعية في العديد من الدول الأعضاء مفككة،وتوفر تغطية متدنية، ولها تنسيق وترابطات محدودة مع الخدمات الاجتماعية القائمة، وتواجه ثغرات متمثلة في السياسة والتمويل فضلاً عن عوائق القدرات والعوائق المؤسسية،

وإذ ندركالميل إلى اعتبار السياسة الاجتماعية سياسة للاستهلاك الاجتماعي وليس الاستثمار في معظم الدول الأعضاء،وأن تدخلات السياسة الاجتماعية قد فشلت في الغالب في مهامها في الانتاجية وإعادة التوزيع والحماية الاجتماعية وإعادة الانتاج لتوليد اقتصاديات تكون دينامية ومرنة على حد سواء،

وإذ نحث على التعاون على كافة الأصعدة وتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول والأقاليم حول سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية،

فإننا بهذا:

1. **نلتزم**بوضع برامج تقدّمية لزيادة واستدامة النظم الوطنية المتكاملة للحماية الاجتماعية لصالح الأسر كجزء من إطار التنمية لما بعد 2015 في أفريقيا،

2. **نطلب** إلى المفوضية: (أ) جمع بيانات مفصلة حول الأسر الأكثر ضعفاً في أفريقيا وحول كيفية التصدي للتحدي المتمثل في تحديد تلك الأسر، (ب) تسهيل استعراض خطة العمل حول الأسرة في ضوء التحديات المعاصرة التي تواجه الأسر والتدخلات المتاحة وكذلك وضع إطار لرصد وتقييم خطة العمل المنقحة؛

3. **نحث** الدول الأعضاء في سياقها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على: (أ) تحديد الحد الأدنى لمجموعة الحماية الاجتماعية والتي تتضمن توفير المنافع،من خلال عملية تشاورية شاملة،في إطار نظام شامل للحماية الاجتماعية للجميع يضع في الأولوية احتياجات الأطفال الفقراء وحقوقهم عند التنفيذ؛(ب) وتخصيص موارد في الميزانية الوطنية من أجل الحماية الاجتماعية للأطفال وضمان حمايتهم في أوقات الأزمات والتقشف في الميزانية؛

4. **ندعو** الدول الأعضاء إلى ضمان مضاعفة سياسات الحماية الاجتماعية التكاملَ بينمجموعة من التدخلات مثل دعم الدخل والعمالة والمعيشة والرعاية الصحية والتعليم ورعاية الطفل والتغذية وتسجيل المواليد وغيرها منالخدمات الأساسيةوأن تكون مسترشدة بصورة منهجية باعتبارات المساواة؛و**نطلب** إلى المفوضية وضع إطار للرصد والتقييم يركز على وضع برامج الحماية الاجتماعية للأطفال وتنفيذها ورصدها وتقييمها،

5. **نوصي** ببحث مشروع البروتوكول المتعلق بالميثاق الأفريقي لحقوق الانسان والشعوب بشأن حقوق المسنين من قبل المدعين العامين ووزراء العدل،لرفعه إلى المؤتمر لاعتماده،

6. **ننوه**مع التقدير بجهود المفوضية لحل المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل،**ونطلب** إلى المفوضية تقديم مقترح للهيكل البديل إلى الدورة القادمة للجنة الفنية المتخصصة/ لجنة العمل والشؤون الاجتماعية.

7. **ندعو** الدول الأعضاء في المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل إلى دفع نسبة 30 في المائة على الأقل من متأخراتها من المساهمات بغية تصفية التزامات المعهد المستحقة إلى أسر المتوفين والمتقاعدين والموظفين الفائضين بالمعهد،وفي إطار روح التضامن الأفريقي **نحث** كافة الدول الأعضاء على المساهمة الطوعية من أجل تسهيل إنشاء مؤسسة بديلة للمعهد الأفريقي لإعادة التأهيل، والتي ستخدم كافة الدول الأعضاء لتنفيذ سياسات وبرامج الاتحاد الأفريقي في مجال الإعاقة،

8. **ندعو** الدول الأعضاء إلى تنفيذ إطار العمل والتوصيات حول الممارسات التقليدية الضارة، وفي هذا الخصوص،**نطلب**إلى المفوضية متابعة قيام الدول الأعضاء بإكمال وإعادة أداة الرصد والتقييم.

9. نشيدبالحملة الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا،ونلتزم بالعمل مع كافة قطاعات المجتمع ذات الصلة لإنهاء لزواج الأطفال؛**ونحث** الدول الأعضاء المتأثرة بزواج الأطفال على إطلاق حملة إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا أو زيادة نطاق الأنشطة في بلدانها وعلى التعاون مع المفوضية لإرسال صوت متّحد وقوي ضد زواج الأطفال في أفريقيا؛**ونجيز تعيينالآنسة جومبونزفاندا والآنسة آديشي سفيرتيالنوايا الحسنة لإنهاء زواج الأطفال؛**

10. **نرحب** بوضع أجندة أفريقيا 2063حيث أنها ستتيح الفرصة للدول الأعضاء للدعوة بشكل جماعي لحيز سياسي ومالي لتكثيف التدخلات للسياسة الاجتماعية في الدول الأعضاء؛

11. **نلتزم مجدداً** بتعجيل تنفيذ إطار عمل السياسة الاجتماعية لأفريقيا.

12. **نرحب** بعرض جمهورية النيجر استضافة الدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في أبريل 2015.

-

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2015

Report of the 4th ordinary session of the AU conference of ministers responsible for social development, Addis Ababa, Ethiopia, 26-30 May 2014

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4646

Downloaded from African Union Common Repository